MINISTERE DE L'AGRICULTURE, DE LA PECHE MARITIME,
DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DES EAUX ET FORETS

DEPARTEMENT DE LA PECHE MARITIME
DIRECTION DES AFFAIRES GENERALES ET JURIDIQUES

تقديم اختصاصات وتنظيم مديرية الشؤون العامة والقانونية

تصميم العرض

تصميم العرض

1. اختصاصات وتنظيم مديرية الشؤون العامة والقانونية
2. تنظيم مهام واختصاصات وحدات المرتبطة بمديرية الشؤون العامة والقانونية
3. الإصلاحات والمشاريع في طور الانجاز
4. اليقظة القانونية والتنظيمية

1. اختصاصات وتنظيم مديرية الشؤون العامة والقانونية

المرجع : مرسوم رقم 15-890-2 صادر في 14 من جمادى الاخرة 1437 (24 مارس 2016) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الفلاحة والصيد البحري - قطاع الصيد البحري-.

- السهر على تثمين وتطوير الموارد البشرية ؛
- السهر على التكوين المستمر لموظفي قطاع الصيد البحري ؛

1. اختصاصات وتنظيم مديرية الشؤون العامة والقانونية

- إعداد ميزانية القطاع والسهر على تنفيذها ؛
- القيام بإدارة منقولات القطاع وعقاراته ؛

1. اختصاصات وتنظيم مديرية الشؤون العامة والقانونية

- دراسة وتتبع المنازعات المتعلقة بموظفي القطاع وممتلكاته ؛
- القيام بتعاون مع المديريات الأخرى التابعة للقطاع بالدراسات والأبحاث الرامية إلى تحسين وتطوير تنظيم بنيات العمل وطرقه ومناهجه ، واقتراح التدابير اللازمة لهذا الغرض ؛

1. اختصاصات وتنظيم مديرية الشؤون العامة والقانونية

- القيام بالدراسات القانونية المتعلقة بمجال اختصاصات القطاع ؛

- المساهمة في تحيين النصوص التشريعية والتنظيمية في مجال الصيد البحري والعمل على ملاءمتها مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية كما صادق عليها المغرب وتم نشرها بالجريدة الرسمية للمملكة ؛

1. اختصاصات وتنظيم مديرية الشؤون العامة والقانونية

- اقتراح مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية الضرورية لتدبير قطاع الصيد البحري ، بتنسيق مع المصالح المعنية ؛
- دراسة وتتبع المنازعات التي يكون القطاع طرفا فيها ؛
- السهر على نشر المعلومات والوثائق ذات الطابع القانوني.

2. الهيكل التنظيمي التراتبي

قرار لوزير الفلاحة والصيد البحري رقم 15-3788 صادر في 15 من جمادى الآخرة 1437 (25 مارس 2016) بتحديد اختصاصات وتنظيم الأقسام والمصالح التابعة للمديريات المركزية لوزارة الفلاحة والصيد البحري -قطاع الصيد البحري.

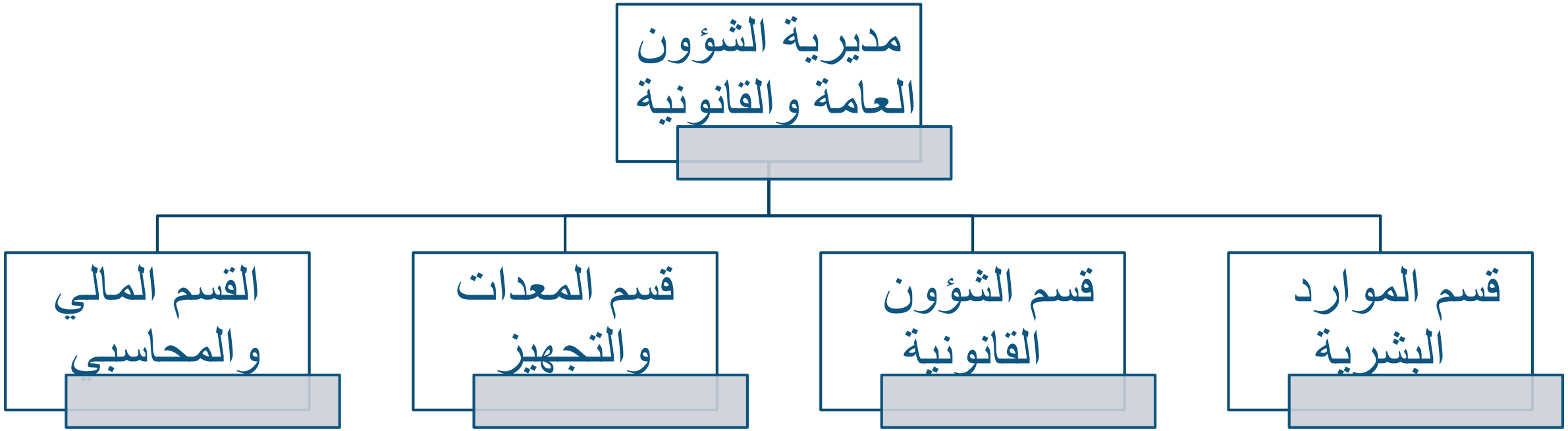

2. الهيكل التنظيمي التراتبي و مهام القسم المالي والمحاسبي

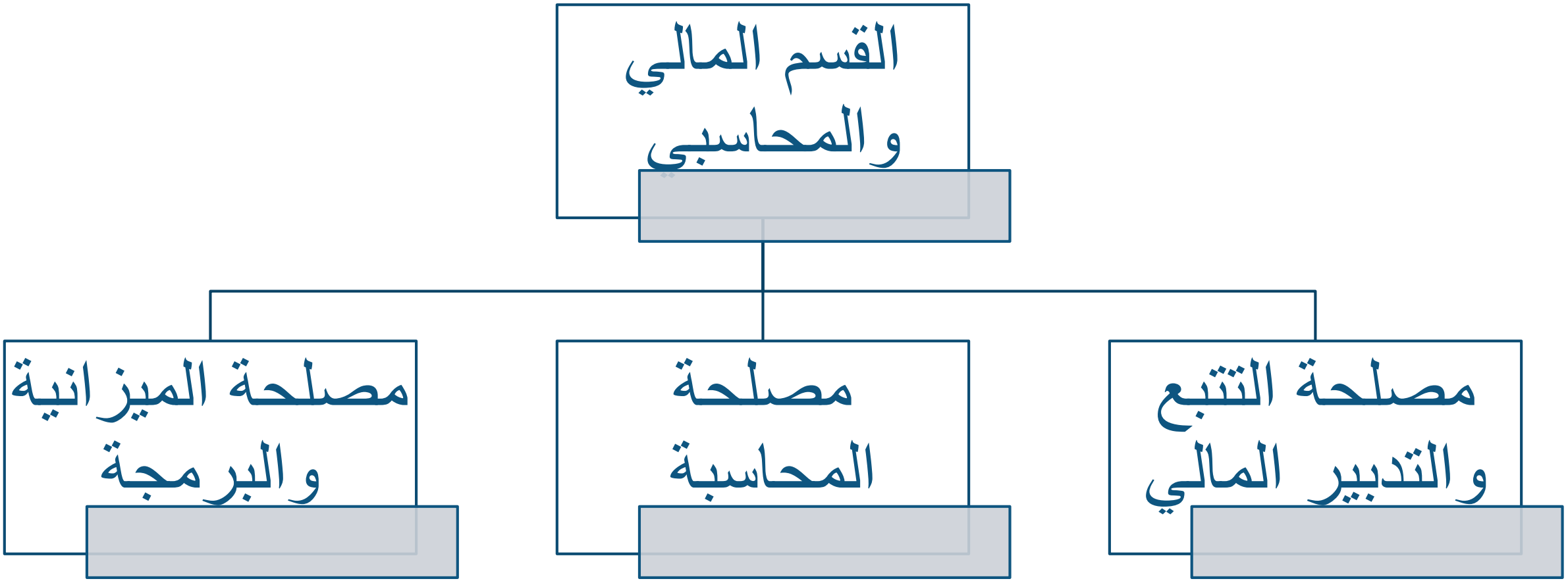

2. مهام واختصاصات القسم المالي والمحاسبي

المهام	الإشراف على إعداد الميزانية واتخاذ الإجراءات المختلفة اللازمة لاعتمادها ومتابعة تنفيذها.
الأنشطة	• تحليل التطورات السياسية والاقتصادية والمالية وأثرها على مهام القطاع؛ • المشاركة في تحديد التوجهات المالية والمتعلقة بالميزانية ؛ • المساهمة في ترجمة التوجهات الاستراتيجية إلى خطط عمل وبرامج ومشاريع. • المشاركة في تطوير إطار الإنفاق المتوسط الأجل البرمجة متعددة السنوات؛ • المشاركة في إعداد سيناريوهات إعداد موازنة القطاع؛ • إجراء مناقشات الهندسة المالية مع الشركاء الداخليين؛

2. مهام واختصاصات القسم المالي والمحاسبي

المهام	الإشراف على إعداد الميزانية واتخاذ الإجراءات المختلفة اللازمة لاعتمادها ومتابعة تنفيذها.
الأنشطة	• ضمان نشر الوثائق اللازمة (المذكرة التوجيهية لإعداد مشروع قانون المالية لكل سنة، منشور السيد رئيس الحكومة رقم 12/2021 بتاريخ 26 يوليوز2021 المتعلق بالمعايير المرجعية للميزانية المهيكلة حول البرامج والمرتكزة على نجاعة الأداء المنبثقة عن القانون التنظيمي لقانون المالية، منشور السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم D/3724 بتاريخ 11 ماي 2021 حول إعداد تقارير نجاعة الأداء للسنة المالية 2020، منشور رئيس الحكومة رقم 2021/09 المتعلق بدور ومهام مسؤول البرنامج، منشور رئيس الحكومة رقم 2021/4 بتاريخ 17 مارس 2021 المتعلق بالبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2022-2024 الخ) لإعداد الميزانية قطاع الصيد البحري؛

2. مهام واختصاصات القسم المالي والمحاسبي

المهام	الإشراف على إعداد الميزانية واتخاذ الإجراءات المختلفة اللازمة لاعتمادها ومتابعة تنفيذها.
الأنشطة	• اعتماد أنماط تمويل المشاريع والبرامج، • الإشراف على التنفيذ المالي للمشاريع والبرامج المنبثقة عن استراتيجية القطاع ، • الإشراف على إعداد الميزانيات، • الإشراف على تخطيط وتنفيذ ومراقبة عمليات الميزانية والمحاسبة (الالتزام والأمر بأداء النفقات ، وتحصيل الإيرادات والرسوم) ؛ • المشاركة في تطوير مصفوفة مؤشرات الأداء وتتبع الميزانية ؛ • المشاركة في اعداد مشروع الأداء، • المشاركة في التفاوض على مشروع المزانية مع وزارة المالية.

2. مهام واختصاصات القسم المالي والمحاسبي

المهام	الإشراف على إعداد الميزانية واتخاذ الإجراءات المختلفة اللازمة لاعتمادها ومتابعة تنفيذها.
الأنشطة	• تقديم مشاريع للتمويل في إطار التعاون ؛ • الإشراف والمساهمة في إعداد تقرير نجاعة الاداء المتعلق بتنفيذ الميزانية ؛ • ضمان إدارة وتحليل تطور الاعتمادات ؛ • ضمان تحسين وتحديث المساطر ؛ • ضمان التواصل والمعلومات المالية والمحاسباتية.

2. مهام واختصاصات قسم المعدات والتجهيز

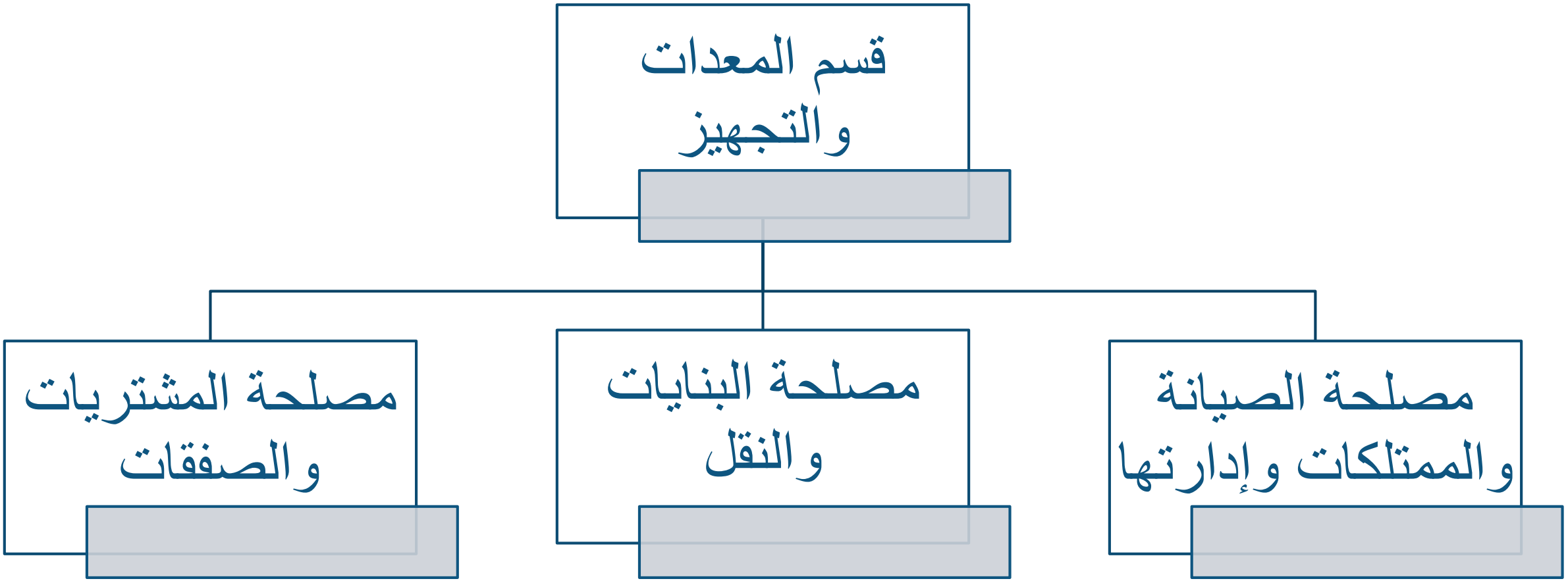

2. مهام واختصاصات قسم المعدات والتجهيز

المهام	تنظيم شراء الأعمال والتوريدات والخدمات بما يلبي احتياجات الإدارة.
الأنشطة	• المساهمة في الإشراف على تنفيذ المشاريع والخطط والبرامج المنبثقة عن استراتيجية القطاع ، • تحليل التطورات السياسية والاقتصادية والمالية وتأثيرها على سياسة الشراء، • اعداد وتنفيذ برامج الشراء (إعداد وتفويت وتنفيذ الصفقات العمومية) ؛ • التحقق من شروط التنفيذ والخصائص التقنية واجال الإنجاز ؛

2. مهام واختصاصات قسم المعدات والتجهيز

المهام	تنظيم شراء الأعمال والتوريدات والخدمات بما يلبي احتياجات الإدارة.
الأنشطة	• الإشراف على شروط تنفيذ برامج الشراء ؛ • المساهمة في تحليل احتياجات البناء والصيانة للإدارة ؛ • اقتراح برنامج استثماري متعدد السنوات يتعلق بشراء واقتناء السلع والخدمات اللازمة للتشغيل الأمثل للخدمات ؛ • تصميم سياسة المشتريات .

2. مهام واختصاصات قسم الشؤون القانونية

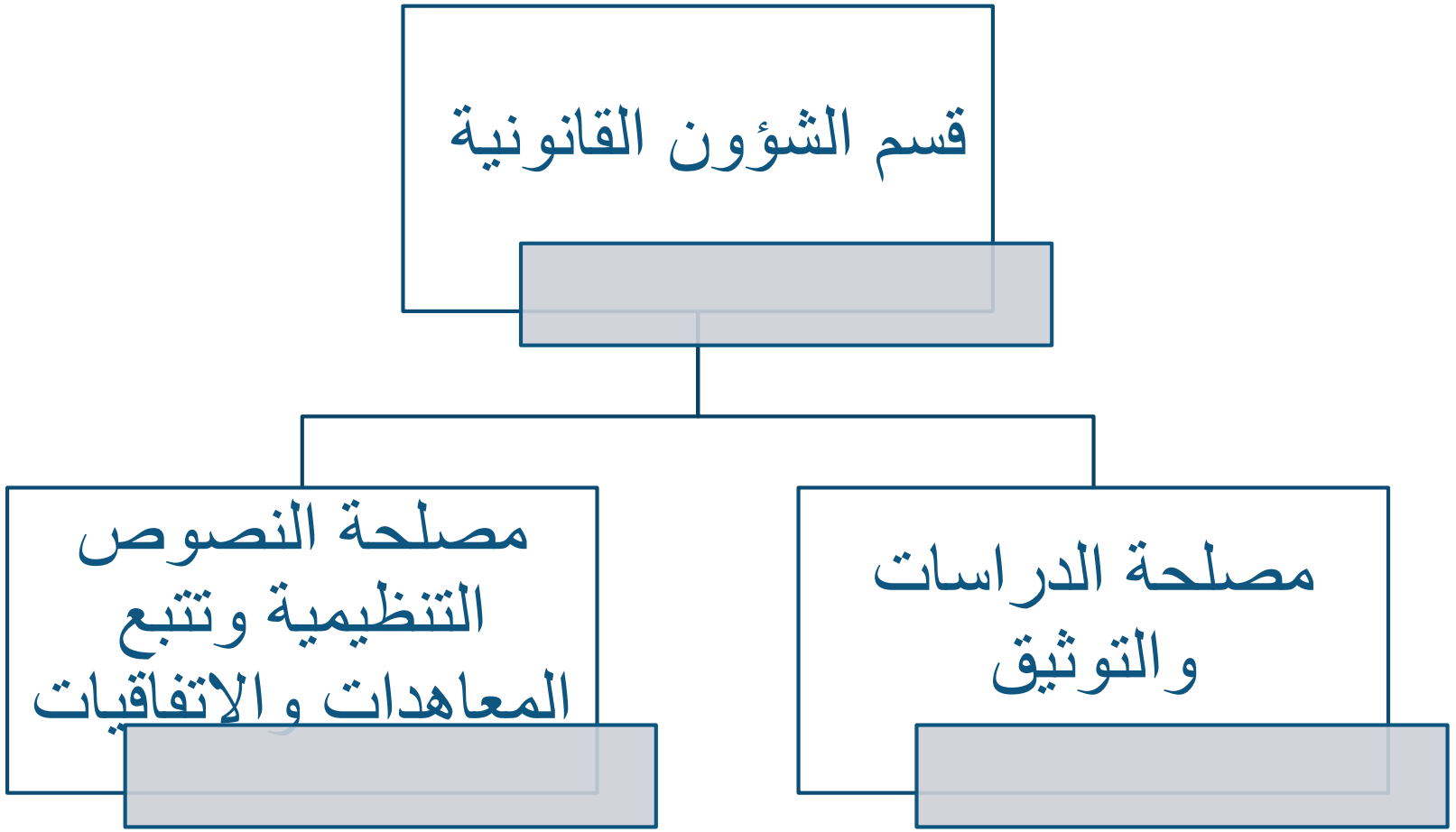

2. مهام واختصاصات قسم الشؤون القانونية

المهام	تقديم المشورة القانونية لمختلف الوحدات الادارية لقطاع الصيد البحري ، المساهمة في تحيين النصوص التشريعية والتنظيمية في مجال الصيد البحري والعمل على ملاءمتها مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية كما صادق عليها المغرب وتم نشرها بالجريدة الرسمية للمملكة ؛ اقتراح مشروعات النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة لإدارة الصيد البحري بالتنسيق مع المصالح المعنية.
الأنشطة	• الإشراف على اعداد القوانين والنصوص التنظيمية المتعلقة بمجالات تدخل قطاع الصيد البحري وتحسينها ؛ • تقديم المشورة بشأن القوانين والنصوص التنظيمية العامة في سياق النشاط الحكومي ؛ • توفير الخبرة والمساعدة اللازمتين في المسائل القانونية لمصالح قطاع الصيد البحري ، • تطوير المهارات والمعارف القانونية بالقطاع .

2. مهام واختصاصات قسم الشؤون القانونية

الأنشطة

- تولي قضايا الوزارة وحوادث الشغل للموظفين ؛
- دراسة ومتابعة المنازعات والدعاوى التي تخص الموظفين وأصول الادارة ؛
- إجراء الدراسات القانونية المتعلقة بمجال اختصاص قطاع الصيد البحري ؛

2. مهام واختصاصات قسم الموارد البشرية

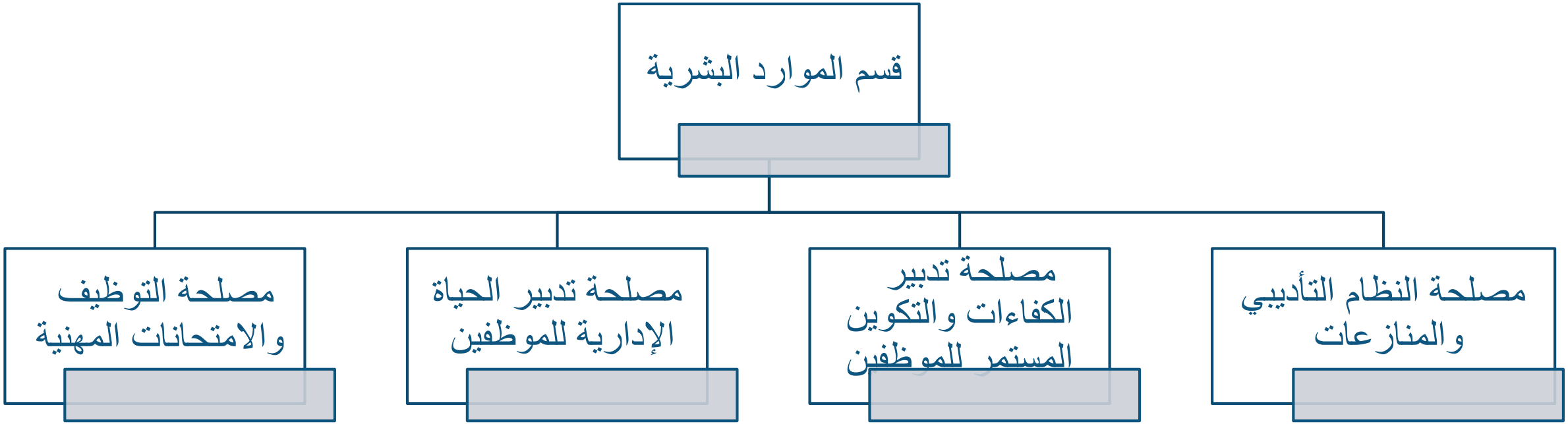

2. مهام واختصاصات قسم الموارد البشرية

المهام	السهر على تنفيذ وتقييم سياسة الموارد البشرية للقطاع.
الأنشطة	• القيام بتشخيصات دورية للموارد البشرية ؛ • وضع السيناريوهات واقتراح الخيارات الاستراتيجية في إدارة الموارد البشرية ؛ • المشاركة في تحديد سياسة الموارد البشرية ؛ • السهر على تفعيل المساطر الادارية لتوقع الكفاءات و الاعداد الازمة لتنفيد استراتيجية القطاع ؛ • الإشراف على تطوير، تدبير ومراقبة الموارد البشرية (خطة التوظيف ، وخطة النقل ، ونظام تقييم الأداء، والمسار الوظيفي ، وتقييم المهارات ، وما إلى ذلك) ؛ • الإشراف على تطوير خطة تدبير الموارد البشرية ؛ • الإشراف على تطوير التوازن الاجتماعي ؛

2. مهام واختصاصات قسم الموارد البشرية

- دلائل مرجعية خرائطية المناصب وحصيلة الكفاءة، ومخططات التدبير التوقعي، تمكن من تحديد حاجيات الادارة من الكفاءات و الموارد والاجراءات اللازم اتخادها لتغطية هذه الحاجيات
- اطار تعاقدي قائم على تحقيق النتائج عند اسناد مهام المسؤولين
- مخططات تطوير الاداء وتحفيز الموارد البشرية
- اليات استقطاب الكفاءات الملائمة لاحتياجات الادارة
- توفير بنية ملائمة لعمل الموارد البشرية

2. مهام واختصاصات قسم الموارد البشرية

اتخاذ التدابير اللازمة لتطوير وتقوية الموارد البشرية عبر برامج منتظمة للتكوين، وذلك بناءا على مخططات التدبير التوقعي

العمل على اعداد اطر قيادية كفاة من خلال احداث مشاتل للكفاءات وعتماد برامج مناسبة لتعهدها

القيام بكيفية منتضمة بتقييم اداء الموارد البشرية بناءا على الاهذاف والمهام المحددة لها

اعتماد نتائج التقيم في تحفيز الموارد البشرية وتأهيلها ومحاسبتها

2. مهام واختصاصات قسم الموارد البشرية

المهام	السهر على تنفيذ وتقييم سياسة الموارد البشرية للقطاع.

الأنشطة

- ضمان العلاقات مع الشركاء الاجتماعيين للوزارة ؛
- المشاركة في إنشاء نظام معلومات الموارد البشرية والعمل على تحينه ؛
- المشاركة في تنفيذ خطة الاتصال الداخلي ؛
- الإشراف على اعداد وتنفيذ القانون الإطاري للموارد البشرية ؛
- التحقق من المساطرالإدارية المتعلقة بالمسارالمهني للموظفين ؛

2. مهام واختصاصات قسم الموارد البشرية

المهام	السهر على تنفيذ وتقييم سياسة الموارد البشرية للقطاع.
الأنشطة	• تخطيط وتوجيه وتنسيق ومراقبة أنشطة القسم ؛ • الإشراف على تنفيذ المشاريع والخطط والبرامج المتعلقة بالموارد البشرية والمنبثقة عن استراتيجية القطاع ؛ • التأكد من فعالية البيانات المسجلة في نظام المعلومات؛ • المساهمة في تطوير نظام دعم القرار (مؤشرات ، نسب ، إلخ).

3. الإصلاحات والمشاريع في طور الانجاز

تعزيز نجاعة أداء التدبير العمومى

- يروم القانون التنظيمي لقانون المالية الجديد، الذي أقر قواعد جديدة لإعداد وتنفيد ميزانية الدولة، اعتماد مقاربة شمولية ومندمجة لتدبير المالية العمومية المرتكزة على النتائج. وتهدف هذه الأخيرة إلى تعزيز الفعالية والنجاعة و انسجام السياسات العمومية ، وتحسين جودة الخدمة العمومية المقدمة للمواطنين وكذلك تعزيز مسؤولية المدبرين.
- **البرمجة متعددة السنوات**
- **تدبير البرامج**
- **التدبير الميزانياتى المرتكز حول النتائج**

3. الإصلاحات والمشاريع في طور الانجاز

البرمجة متعددة السنوات

ينص القانون التنظيمي لقانون المالية على إعداد قانون المالية للسنة استنادا إلى برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات. وتهدف هذه البرمجة الميزانياتية إلى :

- دعم استدامة السياسات العمومية وضمان توافق أثرها الميزانياتي المستقبلي مع الإمكانيات المالية للدولة والإطار الماكرو اقتصادي؛
- تدعيم فعالية تخصيص الموارد الميزانياتية مع تعزيز الترابط بين الاستراتيجيات القطاعية والميزانية السنوية؛
- تحسين ظروف إعداد قانون المالية عبر تأطير إعداده على مدى ثلاث سنوات أخذا بعين الاعتبار ضرورة الحفاظ على التوازنات الاساسية؛
- تقديم رؤية أفضل للمدبرين لتدبير برامجهم من خلال تمكينهم من آليات تتبع نجاعة النفقات العمومية.

كيف يتم إعداد البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات؟

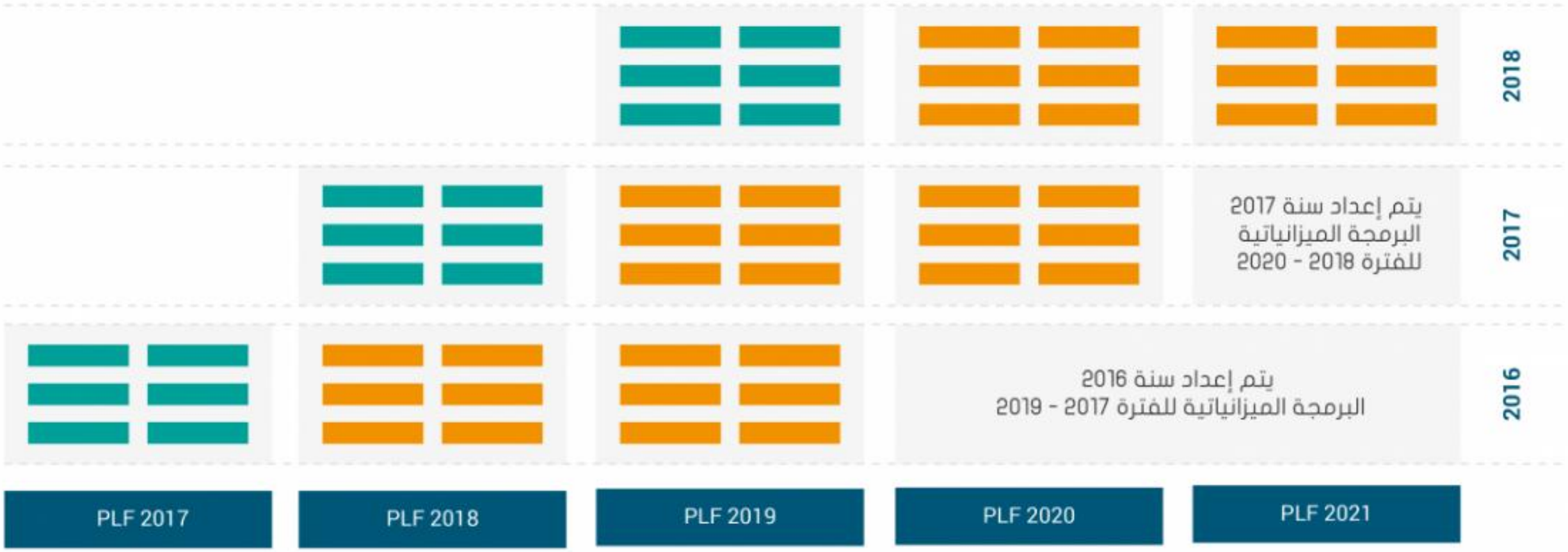

مفتاح:

برمجة غير قابلة للتغيير

برمجة قابلة للتغيير

3. الإصلاحات والمشاريع في طور الانجاز

- تدبير البرامج
- **البرامج الميزانياتية**
- **تنزيل الاستراتيجيات القطاعية في برامج**
- يعتبر تحديد استراتيجية الوزارة خطوة مسبقة لتحديد البرامج وصياغة الأولويات والأهداف المتوخى تحقيقها. و توفر الاستراتيجية التوجهات الرئيسية والبرامج والأهداف الضرورية لتنفيذها خلال السنوات المقبلة.
- **الأبعاد الثلاثة للبرنامج**
- يجب أن يوفق كل برنامج بين الأبعاد الثلاثة التالية :

1. البعد الميزانياتي:

يرتبط كل برنامج باعتمادات مخصصة لسياسة عمومية محددة.

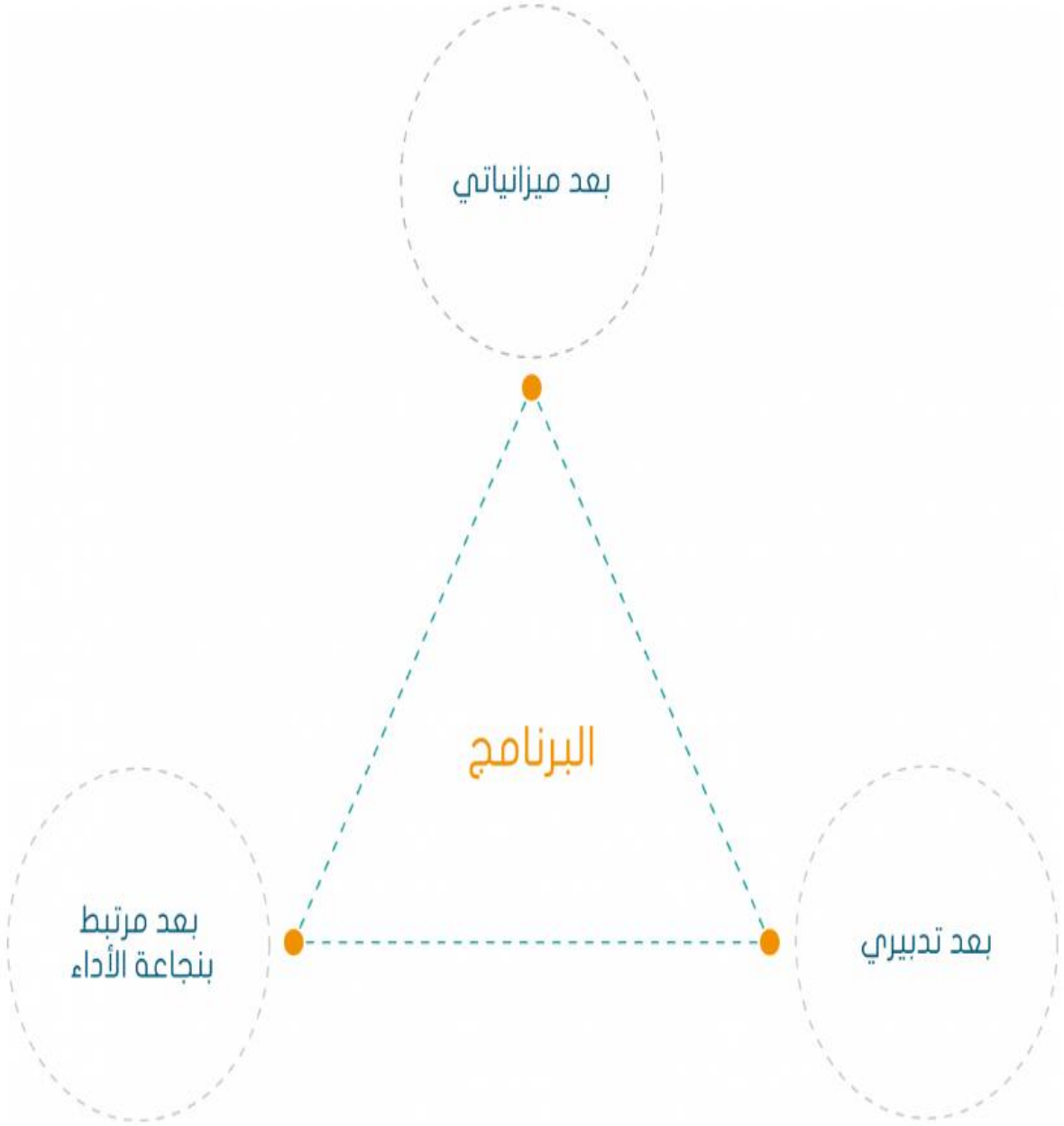

2. البعد التدبيري:

يروم الإصلاح الميزانياتي أيضا وضع أسس تنظيمية جديدة لقيادة سياسة عمومية أو وظائف المساندة. وهكذا، يحدد كل مسؤول برنامج، بالتشاور مع الهيئات التنفيذية، الإجراءات التدبيرية المزمع اتباعها لتحقيق الأهداف المرتبطة برنامجه.

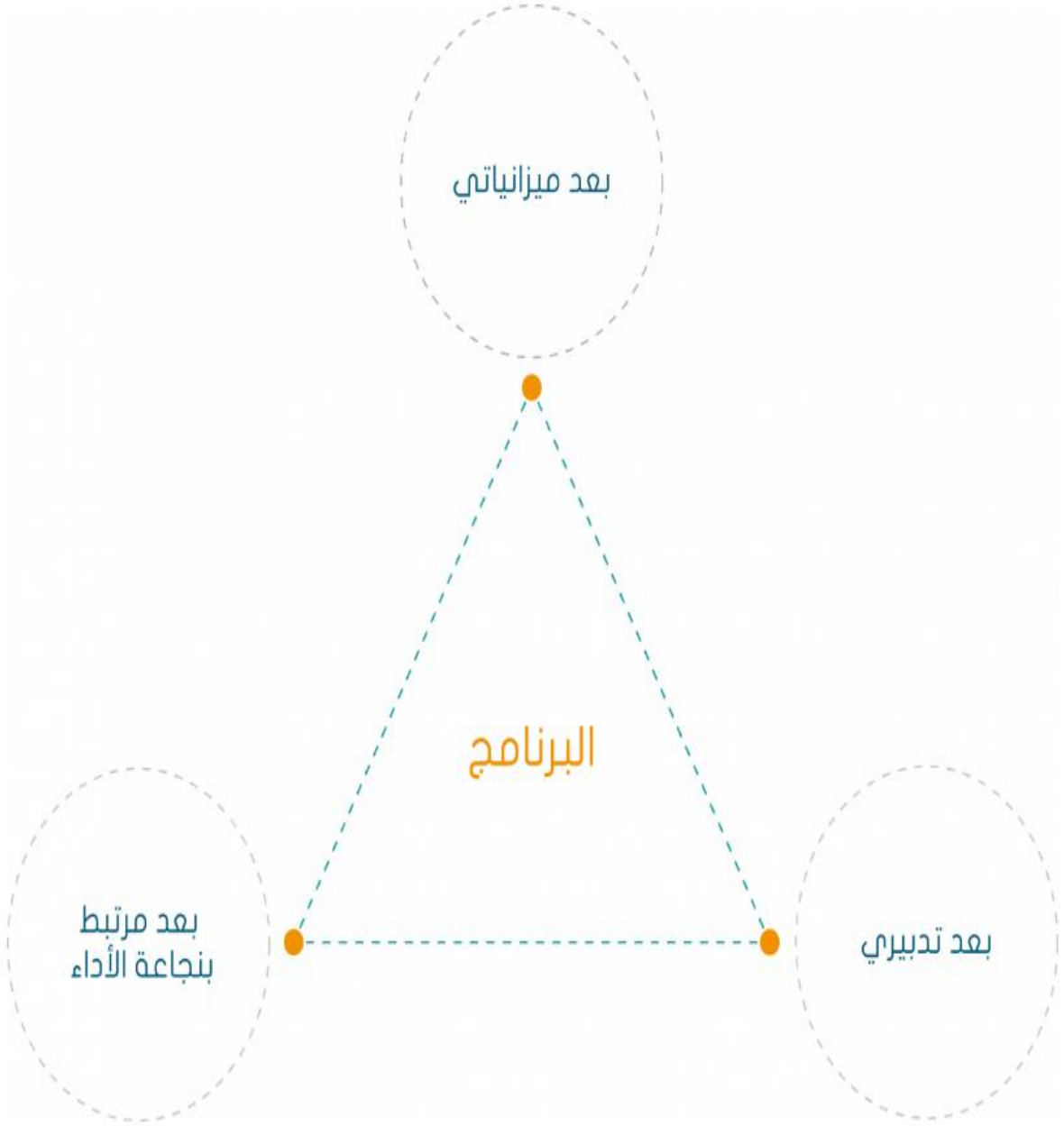

3. **البعد المرتبط بنجاعة أداء العمل العمومى :**

تمثل البرامج إطار تقديم وقيادة منهجية الأداء الجديدة.

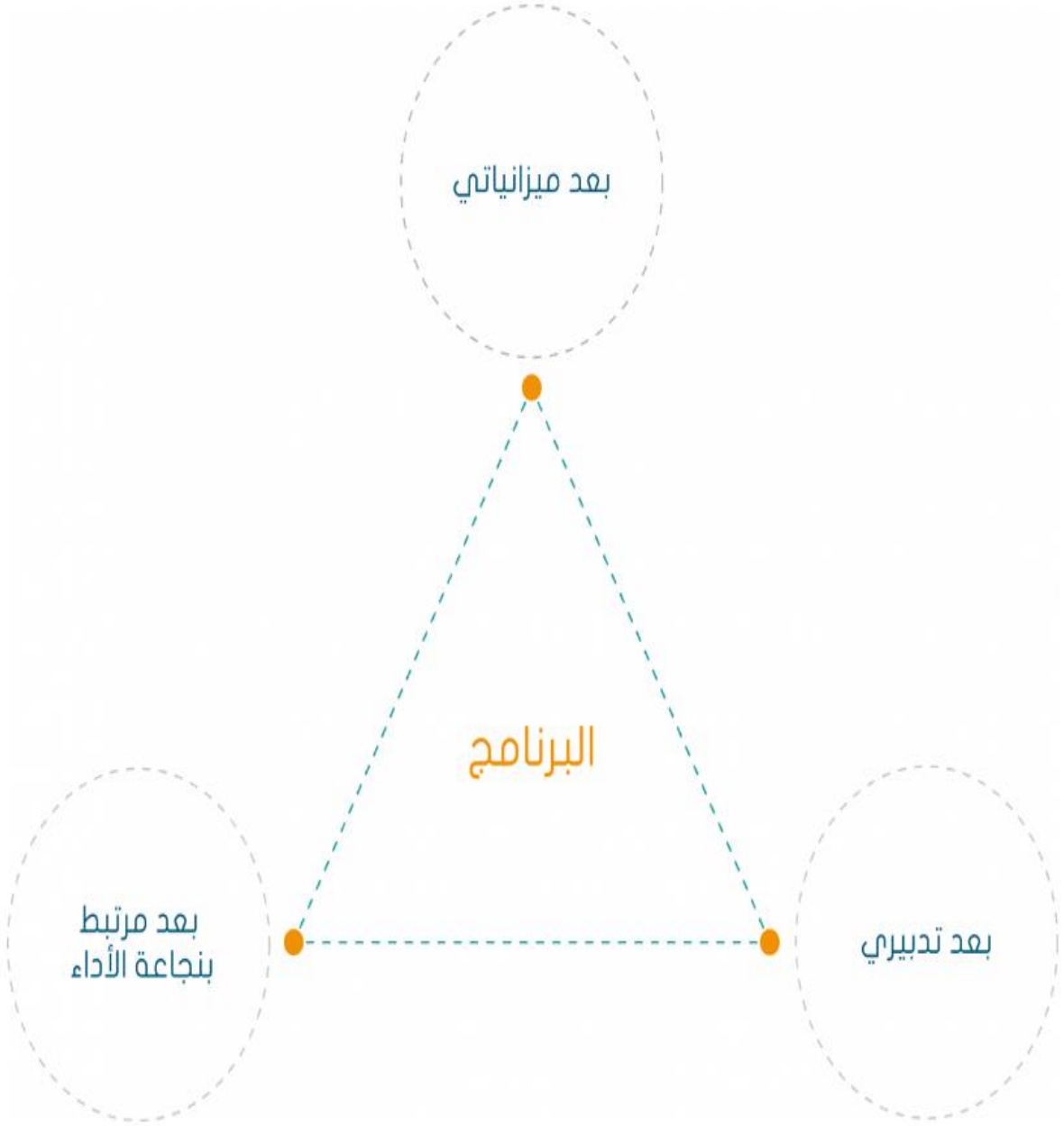

المبادئ المتبعة عند وضع البرامج

- البرنامج وزاري : تؤكد المادة 39 من القانون التنظيمي لقانون المالية على أن "البرنامج عبارة عن مجموعة متناسقة من المشاريع أو العمليات التابعة لنفس القطاع الوزاري...". وعليه فالبرامج وزارية ولا يمكن ان تكون بين-وزارية.
- يجب أن يتسم تنفيذ البرنامج بالسهولة. لا يجب وضع البرنامج بمنهجية تحليلية وفق مقاربة المحاسبة التحليلية (أجر موظف يحتسب ضمن برنامج واحد فقط).
- يجب أن توضع البرامج بعقلانية : فكلما تم اعتماد عدد محدود من البرامج كلما اصبحت الاعتمادات مهمة وتعززت مرونة التدبير التي سيستفيد منها المدبرون. كما أن وضع عدد محدود من البرامج سيمكن من تقليل التكاليف الناجمة عنها (تأشيرات أقل، صفقات عمومية أقل، تحويلات الاعتمادات قليلة، معالجة فواتير قليلة،....).
- تسجيل الاعتمادات ضمن الأصناف الرئيسية للنفقات(الموظفون والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة، والاستثمار) بحيث يتم دائما احترام المبادئ المرتبطة بطبيعة النفقات. وهكذا، و على سبيل المثال، يجب أن يتم تسجيل جميع الاعتمادات المتعلقة بتكاليف الموظفين في الفصل المخصص للموظفين.

مسؤولي البرامج

يتولى مسؤول البرنامج، بالتنسيق مع مدير الشؤون المالية والهيئات التنفيذية، مهمة وضع برنامجه و كذلك المساهمة الفعلية في إعداد مشاريع وتقارير نجاعة الأداء.

3. الإصلاحات والمشاريع في طور الانجاز

التدبير الميزانياتي المرتكز حول النتائج

- يعتبر تكريس التدبير المرتكز على النتائج من خلال القانون التنظيمي لقانون المالية تغييرا شاملا لآليات العمل العمومي. وهكذا، فالمنهجية القائمة على النتائج ستحل محل التدبير القائم على الوسائل والانتقال من مقاربة قانونية وتقنية للتدبير الإداري إلى مقاربة قائمة على ثقافة تدبيرية في خدمة المواطنين.

الهيكلة الميزانياتية

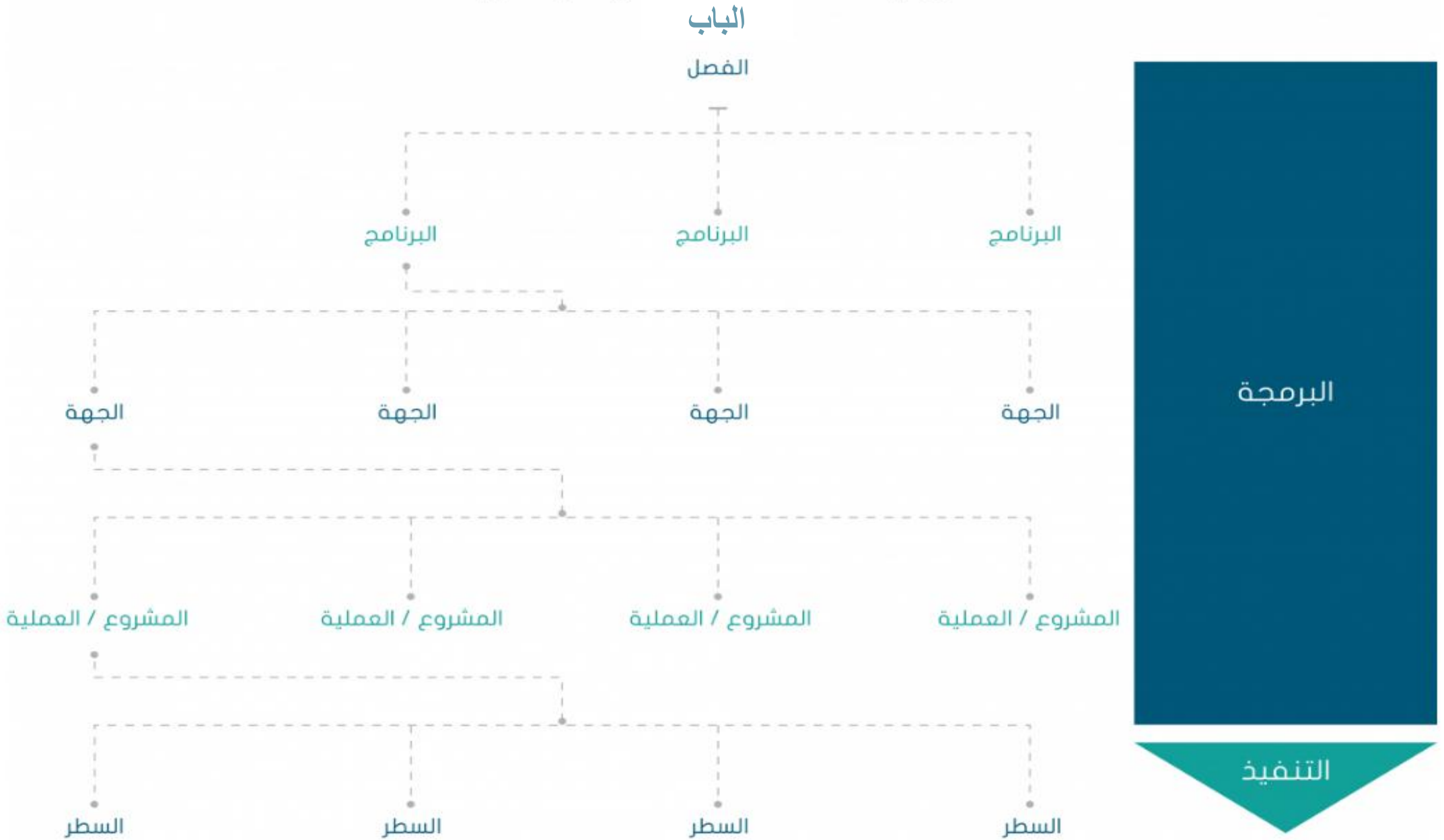

3. الإصلاحات والمشاريع في طور الانجاز

منهجية الأداء

- تهدف منهجية الأداء إلى تحسين فعالية النفقات العمومية من خلال توجيه التدبير إلى تحقيق نتائج محددة في إطار وسائل محددة سلفا.
- تعكس ميزانية الدولة، المتمحورة حول البرامج، السياسات القطاعية الكبرى. ولتوجيه وقياس وتحسين فعالية تنفيذ ميزانية الدولة، يتم، بالنسبة لكل برنامج، تحديد منهجية أداء تشمل استراتيجية البرنامج وأهداف الأداء التي تنبثق من هذه الاستراتيجية وكذلك مؤشرات الأداء التي تمكن من قياس مدى تحقيق الأهداف:

3. الإصلاحات والمشاريع في طور الانجاز

تعريف استراتيجية البرنامج

- يصعب، بمعزل عن المقاربة الاستراتيجية، تحديد الأولويات، وبالتالي صياغة أهداف معقولة. لذا فاستراتيجية البرنامج تضمن الانسجام العام للأهداف المختارة وتبرز جدوى اختيارها. ويشترط في هذه الاستراتيجية أن:
- يتم إعدادها وفق تدبر ملي يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الموارد وفهم جيد للأولويات وتحديد العمليات المزمع انجازها وكذلك تقييم بيئة هذه الاستراتيجية.
- يتم إعدادها وفق برمجة ميزانياية لثلاث سنوات وأن تتسم بالاستقرار على المدى المتوسط.

3. الإصلاحات والمشاريع في طور الانجاز

تحديد أهداف نجاعة الأداء

يعرف الهدف بكونه الغاية المرجو بلوغها خلال فترة زمنية محددة. ويشير إلى الأولويات التي تمكن من تحقيق غايات البرنامج.

يجب أن يستجيب اختيار أهداف البرنامج لبعض القواعد:

- أن يكون عددها محدودا؛
- أن تمثل الجوانب الأساسية للبرنامج؛
- أن تصاغ بشكل واضح، بسيط، دقيق وعملي؛
- يجب أن تمكن من تحسين فعالية النفقة العمومية.
- أن تكون قابلة للقياس بواسطة مؤشر ات الأداء.

3. الإصلاحات والمشاريع في طور الانجاز

علاوة على ذلك، عرف القانون التنظيمي لقانون المالية نجاعة الأداء العمومية بكونها تحقيق أهداف محددة مسبقا من حيث الفعالية السوسيو-اقتصادية و النجاعة و جودة الخدمة:

- أهداف الفعالية السوسيو-اقتصادية: تعكس البحث عن الصالح العام، وتركز على الآثار المنتظرة للسياسات العمومية. كما تعبر عن النفع المرتقب من عمل الدولة للمواطن من حيث تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي والصحي...الذي يعيش فيه؛
- أهداف النجاعة: أهداف تمكن من ترشيد استعمال الوسائل المتاحة، من خلال ربط الانتاج المحصل عليه بالموارد المستهلكة. هذه الأهداف تمكن من إبراز بالنسبة لمستوى معين من استهلاك الموارد، مدى التحسن الذي عرفته إنتاجية الإدارة ومدى تقليص الوسائل المستعملة بالنسبة لمستوى معين من الانتاج.
- أهداف جودة الخدمة: تعكس معايير الجودة المستهدفة من العمل العمومي في المجال المرتبط بالبرنامج وتعبر عن الجودة المرتقبة للخدمة المقدمة للمستخدم بمعنى آخر، قدرة الخدمة عن إرضاء المستفيد.

3. الإصلاحات والمشاريع في طور الانجاز

تحديد مؤشرات الأداء

- يقرن بكل هدف مؤشر أو مؤشرات رقمية تمكن من تقييم نتائج البرنامج. و يمكن تعريف المؤشر بأنه كل قيمة تقيس تحقيق الهدف بشكل موضوعي.
- على غرار التصنيف المرتبط بالأهداف تتبع المؤشرات نفس التصنيف : مؤشرات الفعالية السوسيو- اقتصادية ومؤشرات النجاعة و مؤشرات جودة الخدمة.
- تجدر الإشارة أن منهجية الأداء القائمة على البرامج و المرتبطة بالأهداف و المؤشرات تضمن في مشروع نجاعة الأداء المعد من طرف القطاعات الوزارية.

الخطة الوطنية لاصلاح الادارة 2018-2021

الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018 - 2021

1 التحول التنظيمي (5 مشاريع)

1. ميثاق اللاتمركز الإداري.
2. مراجعة الإطار التنظيمي المحدد لقواعد تنظيم القطاعات الوزارية .
3. البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال.
4. تأهيل التواصل المؤسساتي العمومي على مستوى القطاعات الوزارية.
5. إعادة هيكلة وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية.

2 التحول التدبيري (10 مشاريع)

6. ميثاق المرافق العمومية.
7. التدبير بالكفاءات.
8. إعادة هيكلة الوظيفة العمومية العليا والمتوسطة .
9. تطوير منظومة الولوج إلى الوظائف العمومية.
10. تطوير منظومة تقييم أداء الموظف.
11. خطة عمل تنفيذ استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية .
12. تطوير الحماية الاجتماعية للموظف.
13. المرصد الوطني للموارد البشرية بالإدارة العمومية.
14. برنامج تحسين الخدمات الإدارية.
15. قياس جودة الخدمات الإدارية.

3 التحول الرقمي (5 مشاريع)

16. المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للإدارة العمومية.
17. المنصة الحكومية للتكامل (Gateway).
18. تطوير منظومة تلقي ومعالجة وتتبع ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وتظلماتهم.
19. النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية.
20. جاهزية الخدمات الإدارية للتحول الرقمي.

4 التحول التخليقي (4 مشاريع)

21. متابعة تنفيذ مشاريع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد .
22. تدبير الزمن الإداري بالإدارة العمومية.
23. تفعيل قانون الحق في الحصول على المعلومات.
24. مخطط العمل الخاص بالحكومة المنفتحة.

1. ميثاق اللاتمركز الإداري

ت 1 م 1

التوصيف

يتعلق المشروع بوضع إطار واضح للاتمركز يمكن من تفعيل المقتضيات الدستورية التي بوأت الجهة مستوى الصدارة في العلاقات بين مختلف الفاعلين المحليين وفي بلورة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية المحلية.

ويؤسس ميثاق اللاتمركز الإداري لنظام إداري يؤطر العلاقات بين الإدارة المركزية والمصالح اللاممركزة من خلال وضع الآليات القانونية والتنظيمية الكفيلة بترسيخ الحكامة الترابية الناجعة.

ويتمحور الميثاق حول توزيع الاختصاصات والوسائل بين الإدارة المركزية ومصالحها اللاممركزة ونقل الاختصاصات المركزية إلى الجهة مع تخويلها مختلف الإمكانات لتحقيق النجاعة في تنفيذ السياسات العمومية.

الأهداف

- تعزيز التنظيم الإداري الجهوي عبر نقل الاختصاصات المركزية إلى المصالح اللاممركزة مع تمكينها من الوسائل اللازمة.
- تحقيق الالتقائية والتكاملية بين مختلف السياسات العمومية التي يتم تنفيذها على المستوى الجهوي والمحلي.
- تقوية البعد المحلي للعمل الإداري من خلال تقريب الخدمات العمومية من المواطنات والمواطنين.

أولا. التحول التنظيمي

العمليات المبرمجة	- المصادقة على مشروع المرسوم المتعلق بميثاق اللاتمركز الإداري في مجلس الحكومة. - تكوين فريق عمل مشترك بين الإدارات لتتبع تفعيل وتنفيذ مقتضيات ميثاق اللاتمركز الإداري. - اعتماد خارطة طريق تتعلق بتفعيل مضامين ميثاق اللاتمركز الإداري.
المتدخلون	- وزارة الداخلية. - وزارة الاقتصاد والمالية. - الأمانة العامة للحكومة.
أفق الإنجاز	- منتصف 2019.

6.ميثاق المرافق العمومية

ت 2 م 6

التوصيف

يندرج مشروع إعداد ميثاق للمرافق العمومية في إطار تفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالمبادئ العامة والقواعد المؤطرة للحكامة الجيدة. وخاصة ما يتعلق بتسيير الإدارات العمومية والأجهزة العمومية والجهات والجماعات الترابية الأخرى.

ويعتمد المشروع على وضع إطار مرجعي يضبط التزامات المرافق العمومية، سواء على مستوى التنظيم أو على مستوى التسيير. مع تحديد الضمانات المؤطرة لعلاقة المرفق العمومي بالمرتفقين من خلال تحديد واجبات الموظف وحقوق المرتفق.

ويتضمن ميثاق المرافق العمومية المبادئ الموجهة للعمل الإداري من أجل تكريس سيادة القانون وترسيخ ثقافة المرفق العام ودعم النزاهة والمصداقية والحياد وربط المسؤولية بالمحاسبة.

الأهداف

- تحديد التزامات المرافق العمومية وضوابط العمل العمومي في انسجام تام مع الغاية الأساسية المتمثلة في رعاية المصلحة العامة وخدمة المواطنين.
- اعتماد إطار مرجعي يحدد القواعد التنظيمية والتدبيرية المؤطرة لمختلف الالتزامات المنوطة بالمرافق العمومية.
- ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة وتدعيم المشاركة المواطنة، مع تحديد الحقوق والواجبات للمرتفقين في علاقتهم بالإدارة.

العمليات المبرمجة	- إعداد دراسة مقارنة على الصعيد الدولي. - تحليل الرصيد التشريعي المرتبط بتنظيم المرافق العمومية في علاقتها بحقوق المرتفقين. - إجراء سلسلة من المشاورات مع مؤسسات الحكامة والشركاء الاجتماعيين المعنيين. - صياغة مشروع ميثاق المرافق العمومية وعرضه على مجلس الحكومة للمصادقة.
المتدخلون	القطاعات الوزارية.
الشركاء	- المؤسسات العمومية. - الجماعات الترابية. - بعض مؤسسات الحكامة. - الاتحاد العام لمقاولات المغرب. - الجامعات. - المجتمع المدني.
الشركاء الدوليون	- الاتحاد الأوروبي UE.
أفق الإنجاز	- نهاية 2019.

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

- **الدستور 2011**
- **القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية**
- **مرسوم رقم 2.15.426 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) يتعلق بإعداد وتنفيد قوانين المالية كما تم تعديله و تتميمه**
- **مرسوم رقم 2.15.426 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) يتعلق بإعداد وتنفيد قوانين المالية**
- **مرسوم رقم 2.17.607 الصادر في 30 ربيع الأول 1439 (19 ديسمبر 2017) والذي يغير ويتتم بموجبه المرسوم رقم 2.15.426 الصادر في 28 رمضان 1436 (15 يوليو 2015) المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية**
- **منشور السيد رئيس الحكومة رقم 12/2021 بتاريخ 26 يوليوز2021 المتعلق بالمعايير المرجعية للميزانية المهيكلة حول البرامج والمرتكزة على نجاعة الأداء المنبثقة عن القانون التنظيمي لقانون المالية**
- **منشور السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 3724 بتاريخ 11 ماي 2021 حول إعداد تقارير نجاعة الأداء للسنة المالية 2020**

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

- منشور رئيس الحكومة رقم 2021/09 المتعلق بدور ومهام مسؤول البرنامج المنصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية
- منشور السيد رئيس الحكومة رقم 04/2021 بتاريخ 17 مارس 2021 المتعلق بإعداد المقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2022-2024 مدعومة بأهداف و مؤشرات نجاعة الأداء
- منشور السيد رئيس الحكومة رقم2020/9 بتاريخ 1 يوليو 2020 المتعلق بتحيين المقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2021-2023
- منشور السيد رئيس الحكومة رقم 02/2020 بتاريخ 11 مارس 2020 المتعلق بإعداد المقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2021-2023 مدعومة بأهداف و مؤشرات نجاعة الأداء
- قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 679.20 بتاريخ 13 فبراير 2020 بتحديد قائمة المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية المستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة والمطالبة بتقديم برمجتها الميزانياتية متعددة السنوات للجان البرلمانية المعنية

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

- منشور رئيس الحكومة رقم 17/2019 بتاريخ 2 أكتوبر 2019 والذي يدعو من خلاله القطاعات الوزارية إلى ختم مشاريعها لنجاعة الأداء من طرف مصالح مديرية الميزانية قبل تقديمها للجان القطاعية بالبرلمان
- منشور السيد وزير الاقتصاد و المالية رقم 4681/ Eبتاريخ 26 يونيو 2019 المتعلق بالنموذج بإعداد مشاريع نجاعة الأداء
- منشور السيد رئيس الحكومة رقم 03/2019 بتاريخ 28 مارس 2019 المتعلق بإعداد المقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2020-2022 مدعومة بأهداف و مؤشرات نجاعة الأداء
- منشور السيد وزير الاقتصاد و المالية رقم E/724بتاريخ 06 فبراير 2019 المتعلقة بإعداد تقارير نجاعة الأداء
- دورية السيد وزيرالاقتصاد والمالية حول شروط واجراءات الغاء بعض الاعتمادات وترحيل اعتمادات الاستثمار بالميزانية العامة من السنة المالية 2018 الى السنة المالية 2019
- قرار لوزير الاقتصاد و المالية رقم 740.18 صادر في 6 ربيع الأول 1440 (14 نونبر 2018) بتحديد كيفيات اعداد تقرير افتحاص نجاعة الأداء
- منشور وزير الاقتصاد والمالية رقم 7787/ Eبتاريخ 30 أكتوبر 2018 المتعلق بكيفيات القيام بتحويلات للاعتمادات بين البرامج
- منشور رئيس الحكومة رقم 2018/5 بتاريخ 22 مارس 2018 المتعلق بالبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2019-2021

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

- قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 551.18 بتاريخ 21 فبراير 2018 بتحديد قائمة المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية المستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة والمطالبة بتقديم برمجتها الميزانياتية متعددة السنوات للجان البرلمانية المعنية
- دورية السيد وزير الإقتصاد و المالية حول شروط و إجراءات إلغاء بعض الاعتمادات و ترحيل اعتمادات الاستثمار بالميزانية العامة من السنة المالية 2017 إلى السنة المالية 2018 (المادة 25 من قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018)
- منشور وزير الاقتصاد والمالية رقم E/1693، الصادر بتاريخ 13 مارس 2017 ،المتعلق بإعداد مشاريع نجاعة الأداء
- مقرر لوزير الاقتصاد و المالية رقم 811 صادر في 20 فبراير 2017 بشأن تحديد نماذج الوثائق التي ترفق بمقترحات النفقات المتعلقة بفصل الموظفين و الأعوان برسم السنة المالية
- قرار لرئيس الحكومة رقم 3.221.16 صادر في 27 من ربيع الأول 1438 (27 ديسمبر 2016) بتحديد قواعد التسيير الميزانياتي والمحاسباتي اللازمة لاحترام طابع محدودية الاعتمادات المفتوحة برسم فصل الموظفين و الأعوان

4. اليقظة القانونية و التنظيمية

- منشور السيد وزير الاقتصاد و المالية ، الصادر بتاريخ 19 يوليو 2016 ، بتحديد كيفيات تطبيق الفصل 5 من المرسوم المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية.
- منشور رقم 6/2016 الصادر بتاريخ 23 مايو 2016 بخصوص إطلاق المرحلة التجريبية الرابعة للميزانية المهيكلة حول البرامج و المرتكزة على نجاعة الأداء في إطار تنزيل القانون التنظيمي لقانون المالية
- قرار لوزير الاقتصاد و المالية رقم 193.16 صادر في 10 ربيع الآخر 1437 (21 يناير 2016) بتحديد كيفيات تنفيذ النفقات المتعلقة بالتسديدات و التخفيضات و الإرجاعات الضريبية
- منشور رقم 4/2015 الصادر بتاريخ 18 يونيو 2015 بخصوص إطلاق المرحلة التجريبية الثالثة للميزانية المهيكلة حول البرامج و المرتكزة على نجاعة الأداء في إطار تنزيل القانون التنظيمي لقانون المالية
- منشور رقم 6/2014 الصادر بتاريخ 12 يونيو 2014 بخصوص إطلاق المرحلة التجريبية الثانية للميزانية المهيكلة حول البرامج و المرتكزة على نجاعة الأداء في إطار تنزيل القانون التنظيمي لقانون المالية

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

Décret relatif aux marchés publics et leurs arrêtés d'application

- Décret n° 2-12-349 du 20-03-2013 relatif aux marchés publics. B.O. n° 6140-25 du 04-04-2013. Version.Ar Version.Fr
- - Rectificatif du décret n° 2-12-349 du 20 mars 2013 relatif aux marchés publics. B.O. n° 6284 du 21-08-2014. Version.Fr
- - Arrêté n° 1872-13 du 13-06-2013 relatif à la publication des documents dans le portail des marchés publics. B.O. n° 6174 du 01-08-2013. Version.Ar Version.Fr
- - Arrêté n° 20-14 du 04-09-2014 relatif à la dématérialisation de la procédure de passation des marchés publics. B.O. n° 6298 du 09-10-2014. Version.Ar Version.Fr
- - Arrêté du ministre de l'économie et des finances n° 2391-14 du 22-07-2014 complétant la liste des prestations pouvant faire l'objet de bon de commande figurant à l'annexe n° 4 du décret n° 2-12-349 du 20-03-2013 relatif aux marchés publics. B.O. n° 6280 du 07-08-2014. Version.Ar Version.Fr

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

Décret relatif aux marchés publics et leurs arrêtés d'application

- - Décret n° 2-13-656 du 19-08-2013 modifiant le décret n° 2-12-349 du 20-03-2013 relatif aux marchés publics. B.O. n° 6184 du 05-09-2013. Version.Ar Version.Fr
- - Arrêté du ministre de l'économie et des finances n° 2390-14 du 22-07-2014 complétant la liste des prestations pouvant faire l'objet de contrats ou conventions de droit commun figurant à l'annexe n° 1 du décret n° 2-12-349 du 20-03-2013 relatif aux marchés publics. B.O. n° 6280 du 07-08-2014. Version.Ar Version.Fr
- - Arrêté du ministre de l'économie et des finances n° 1322-15 du 21-04-2015 complétant la liste des prestations pouvant faire l'objet de contrats ou conventions de droit commun figurant à l'annexe n° 1 du décret n° 2-12-349 du 20-03-2013 relatif aux marchés publics. B.O. n° 6358 du 07-05-2015. Version.Ar Version.Fr

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

Décret relatif aux marchés publics et leurs arrêtés d'application

- Arrêté du ministre de l'économie et des finances n° 1594-15 du 08-05-2015 complétant la liste des prestations pouvant faire l'objet de contrats ou conventions de droit commun. B.O. n° 6366 du 04-06-2015. Version.Ar Version.Fr
- - Note de service n° TGR-DRRCI-N°18 du 13-01-2013 relative à la représentation de la Trésorerie Générale du Royaume au sein de la commission d'appel d'offres, du jury de concours, du jury de la consultation architecturale et du jury de concours architectural. Version.Ar Version.Fr
- - Arrêté n° 1871-13 du 13-06-2013 fixant la rémunération relative à la remise des plans et documents techniques prévue par les articles 19 et 99 du décret n° 2-12-349 du 20-03-2013 relatif aux marchés publics. B.O. 6166 du 04-07-2013. Version.Ar Version.Fr
- - Arrêté n° 3011-13 du 30-10-2013 portant application de l'article 156 du décret relatif aux marchés publics (Mesures en faveur de la PME). B.O. n° 6209 du 02-12-2013. Version.Ar Version.Fr

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

Décret relatif aux marchés publics et leurs arrêtés d'application

- - Arrêté n° 1874-13 du 13-11-2013 pris en application de l'article 160 du décret n° 2-12-349 du 20-03-2013 relatif aux marchés publics (Modèles des pièces). B.O. n° 6214 du 19-12-2013. Version.Ar Version.Fr
- - Arrêté n° 3575-13 du 10-12-2013 fixant les modalités de la composition des commissions d'appel d'offres ouvert, d'appel d'offres restreint ou avec présélection, ainsi que celle du jury de concours des régions, des préfectures, des provinces et des communes. B.O. n° 6214 du 19-12-2013. Version.Ar Version.Fr
- Arrêté n° 3576-13 du 10-12-2013 fixant le nombre et la qualité des membres du comité de suivi des marchés des régions, des préfectures, des provinces et des communes. B.O. n° 6214 du 19-12-2013. Version.Ar Version.Fr
- Arrêté n° 3610-13 du 10-12-2013 fixant les autorités habilitées à approuver les marchés des régions, des préfectures, des provinces et des communes. B.O. n° 6214 du 19-12-2013. Version.Ar Version.Fr

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

Décret relatif aux marchés publics et leurs arrêtés d'application

- Arrêté n° 3611-13 du 10-12-2013 fixant la liste des prestations pouvant faire l'objet de marchés négociés. B.O. n° 6214 du 19-12-2013. B.O. n° 6214 du 19-12-2013. Version.Ar Version.Fr
- Arrêté n° 3535-13 du 28-12-2013 fixant la liste des établissements publics qui doivent appliquer les dispositions règlementaires en vigueur relatives aux marchés publics. B.O. n° 6212 du 12-12-2013. Version.Ar Version.Fr
- Arrêté n° 914-14 du 20-03-2014 portant modification du seuil des marchés dont le délai de publicité est porté à 40 jours au moins. B.O. n° 6248 du 17-04-2014. Version.Ar Version.Fr

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

Décret relatif aux marchés publics et leurs arrêtés d'application

- Arrêté du ministre de l'économie et des finances n° 1002-15 du 11-03-2015 complétant la liste des prestations pouvant faire l'objet de contrats ou conventions de droit commun. B.O. n° 6358 du 07-05-2015. Version.Ar Version.Fr
- - Décret n° 2-16-69 du 24 mai 2019 modifiant et complétant le décret n° 2-12-349 du 20 mars 2013 relatif aux marchés publics. BO 6836 du 5 décembre 2019. Version.Fr
- - Arrêté du ministre de l'économie, des finances et de la réforme de l'administration n° 3108-19 du 02-02-2020 complétant l'arrêté n° 1874-13 du 13-11-2013 pris en application de l'article 160 du décret n° 2-12-349 du 20-03-2013 relatif aux marchés publics (Modèles des pièces). B.O. n° 6854 du 06-02-2020. Version Ar

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

Partenariat public-privé

- - Dahir n° 1-14-192 du 24-12-2014 portant promulgation de la loi n° 86-12 relative aux contrats de partenariat public-privé. B.O. n° 6332 du 05-02-2015. Version.Ar Version.Fr
- - Décret n° 2-15-45 du 13-05-2015 pris pour l'application de la loi n° 86-12 relative aux contrats de partenariat public-privé. B.O. n° 6366 du 04-06-2015. Version.Ar Version.Fr

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

Cahiers de charge

- - Décret n° 2-01-2332 du 04-06-2002 approuvant le cahier des clauses administratives générales applicables aux marchés de services portant sur les prestations d'études et de maîtrise d'œuvre passés pour le compte de l'Etat. B.O. n° 5010 du 06-06-2002. Version.Ar Version.Fr
- Rectificatif du décret n° 2-01-2332 du 4 juin 2002 approuvant le cahier des clauses administratives générales applicables aux marchés de services portant sur les prestations d'études et de maîtrise d'œuvre passés pour le compte de l'Etat). B.O. n° 5040 du 19-09-2002. Version.Fr
- Arrêté n° 3574-13 du 10-12-2013 fixant les cahiers des prescriptions communes applicables aux marchés des régions, des préfectures, des provinces et des communes. B.O. n° 6214 du 19-12-2013. Version.Ar Version.Fr

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

Cahiers de charge

- Arrêté du ministre de l'intérieur n° 3573-13 du 10-12-2013 fixant les cahiers des clauses administratives générales applicables aux marchés des régions, des préfectures, des provinces et des communes. B.O. n° 6214 du 19-12-2013. Version.Ar Version.Fr
- Arrêté n° 1485-14 du 25-04-2014 fixant les cahiers des clauses administratives générales applicables aux marchés des régions, des préfectures, des provinces et des communes. B.O. n° 6269 du 30-06-2014. Version.Ar Version.Fr
- Décret n° 2-14-394 du 13-05-2016 approuvant le cahier des clauses administratives générales applicables aux marchés de travaux. B.O. n° 6470 du 02-06-2016. Version.Ar Version.Fr

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

Intérêt moratoire

- - Décret n° 2-16-344 du 22-07-2016 fixant les délais de paiement et les intérêts moratoires relatifs aux commandes publiques. B.O. n° 6488 du 02-06-2016. Version.Ar Version.Fr

Nomenclature des pièces justificatives

- - Arrêté n° 3155-14 du 30-09-2014 fixant la nomenclature des pièces justificatives des propositions d'engagement et de paiement des dépenses de l'Etat. B.O. n° 6332 du 05-02-2015. Version.Ar Version.Fr

Avances

- - Décret n° 2-14-272 du 14-05-2014 relatif aux avances en matière de marchés publics. B.O. n°6262 du 05-06-2014. Version.Ar Version.Fr

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

Classification et agrément des entreprises

- Décret n° 2-94-223 du 16-06-1994 instituant, pour le compte du ministère des travaux publics, de la formation professionnelle et de la formation des cadres, un système de qualification et de classification des entreprises de bâtiment et de travaux publics. . B.O. n° 4262 du 06-07-1994. Version.Ar Version.Fr
- Décret n° 2-98-984 du 22-03-1999 instituant, pour la passation de certains marchés de services pour le compte de l'Etat, un système d'agrément des personnes physiques ou morales exécutant des prestations d'études et de maîtrise d'œuvre. B.O. n° 4678 du 01-04-1999. Version.Ar Version.Fr
- Décret n° 2-98-536 du 13-01-1999 modifiant le décret n° 2-94-223 du 6 moharrem 1415(16 juin 1994) instituant pour le compte du ministère des travaux publics, de la formation professionnelle et de la formation des cadres un système de qualification et de classification des entreprises de bâtiment et de travaux publics. B.O. n° 4662 du 04-02-1999. Version.Ar Version.Fr

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

Classification et agrément des entreprises

- Décret n° 2-00-967 du 19-09-2001 modifiant et complétant le décret n° 2-94-223 du 6 moharrem 1415 (16 juin 1994) instituant pour le compte du ministère des travaux publics, de la formation professionnelle et de la formation des cadres un système de qualification et de classification des entreprises de bâtiment et de travaux publics. B.O. n° 4940 du 04-10-2001. Version.Ar Version.Fr
- Décret n° 2-01-437 du 19-09-2001 instituant, pour la passation des marchés pour le compte de l'Etat, un système de qualification et de classification des laboratoires de bâtiment et de travaux publics. B.O. n° 4962 du 20-12-2001. Version.Ar Version.Fr
- Arrêté du ministre de l'équipement et du transport n° 2523-13 du 12-08-2013 abrogeant et remplaçant la liste des activités des laboratoires de bâtiment et de travaux publics annexée au décret n° 2-01-437 du 19-09-2001 instituant, pour la passation des marchés pour le compte de l'Etat, un système de qualification et de classification des laboratoires de bâtiment et de travaux publics. B.O. n° 6196 du 17-10-2013. Version.Ar Version.Fr

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

Classification et agrément des entreprises

- Arrêté du ministre de l'équipement et du transport n° 76-05 du 14-01-2005 modifiant le tableau annexé au décret n° 2-98-984 du 4 22 mars 1999 instituant, pour la passation de certains marchés de services pour le compte de l'Etat, un système d'agrément des personnes physiques ou morales exécutant des prestations d'études et de maîtrise d'œuvre. B.O. n° 5288 du 03-02-2005. Version.Ar Version.Fr
- Arrêté du ministre délégué auprès du Premier ministre, chargé de l'habitat et de l'urbanisme n° 629-06 du 14-03-2006 modifiant l'arrêté du secrétaire d'Etat auprès du ministre chargé de l'aménagement du territoire, de l'environnement, de l'urbanisme et de l'habitat, chargé de l'habitat n° 934-99 du 21 mai 1999 étendant au département chargé de l'habitat les dispositions du décret n° 2-94-223 du 6 moharrem 1415 (16 juin 1994) instituant pour le compte du ministère des travaux publics, un système de qualification et de classification des entreprises de bâtiment et de travaux publics. B.O. n° 5426 du 01-06-2006.Version.Ar Version.Fr

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

Classification et agrément des entreprises

- Arrêté du ministre de l'habitat et de la politique de la ville n° 619-16 du 09-03-2016 abrogeant et remplaçant la liste des secteurs d'activité annexée à l'arrêté du secrétaire d'Etat auprès du ministre chargé de l'aménagement du territoire, de l'environnement, de l'urbanisme et de l'habitat, chargé de l'habitat n° 934-99 du 21 mai 1999 étendant au département chargé de l'habitat les dispositions du décret n° 2-94-223 du 6 moharrem 1415 (16 juin 1994), instituant, pour le compte du ministère des travaux publics, un système de qualification et de classification des entreprises de bâtiment et de travaux publics. B.O. n° 6462 du 05-05-2016. Version.Ar Version.Fr
- Arrêté du ministre de l'habitat et de la politique de la ville n° 620-16 du 9 mars 2016 fixant le nombre de catégories des entreprises de bâtiment et de travaux publics correspondant à chaque secteur d'activité, les seuils de classification à l'intérieur de chaque catégorie ainsi que le montant maximum annuel d'un marché pour lequel une entreprise d'une catégorie donnée peut être admise à soumissionner. B.O. n° 6462 du 05-05-2016. Version.Ar Version.Fr

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

Révision des prix des marchés publics

- Arrêté du Chef du gouvernement n° 3-205-14 du 9 juin 2014 fixant les règles et les conditions de révision des prix des marchés publics. B.O. n° 6266 du 19-06-2014. Version.Ar Version.Fr
- Arrêté du ministre de l'équipement, du transport et de la logistique n° 2095-15 du 16-06-2015 modifiant et complétant la liste des index simples et celle des index globaux annexée à l'arrêté du Chef du gouvernement n° 3-205-14 du 9 juin 2014 fixant les règles et les conditions de révision des prix des marchés publics. B.O. n° 6400 du 01-10-2015. Version.Ar Version.Fr
- Arrêté du ministre de l'équipement, du transport et de la logistique n° 447-15 du 10- 02-2015 complétant et modifiant la liste des index simples et celle des index globaux annexée à l'arrêté du Chef du gouvernement n° 3-205-14 du 9 juin 2014 fixant les règles et les conditions de révision des prix des marchés publics B.O. n° 6348 du 02-04-2015. Version.Ar Version.Fr

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

Nantissement des marchés publics

- Dahir n° 1-15-05 du 19-02-2015 portant exécution de la loi 112-13 relative au nantissement des marchés publics. B.O. n° 6344 du 19 mars 2015. Version.Ar Version.Fr

Commission nationale de la commande publique

- Décret n° 2-14-867 du 21 septembre 2015 relatif à la Commission nationale de la commande publique. B.O. n° 6400 du 01-10-2015. Version.Ar Version.Fr

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

- الظهير الشريف رقم 1-58-008 بتاريخ 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بشأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية حسبما وقع تغييره وتتميمه
- Décret n° 2-11-471 du 15 chaoual 1432 (14 septembre 2011) portant statut particulier du corps interministériel des ingénieurs.
- Décret n° 2-06-377 du 20 kaada 1431 (29 octobre 2010) portant statut particulier du corps interministériel des administrateurs
- Autres textes portant statut particulier des corps interministériels (Techniciens, Rédacteurs, Adjoints Administratifs,…)
- Décret royal n° 62-68 du 19 safar 1388 (17 mai 1968) fixant les dispositions applicables aux fonctionnaires stagiaires des administrations publiques (B.O n° 2899 du 22 mai 1968).

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

التوظيف والمباريات

- الفصل 31 من الدستور
- مرسوم رقم 2.02.349 بتحديد السن الأقصى للتوظيف ببعض أسلاك ودرجات الإدارات العمومية والجماعات المحلية؛
- مرسوم رقم 2.92.231 بإعفاء الموظفين من شرط السن المطلوب نظاميا لتوظيفهم في إطار جديد من أطر الدولة.
- مرسوم رقم 2.11.621 بتاريخ 25 نوفمبر 2011 بتحديد شروط وكيفيات تنظيم مباريات التوظيف في المناصب العمومية؛
- منشور رقم 14.2012 حول تدبير مباريات التوظيف في المناصب العمومية؛
- مرسوم رقم 2.12.90 الصادر في 30 أبريل 2012 يتعلق بالشهادات المطلوبة لولوج مختلف الدرجات المحدثة بموجب الأنظمة الأساسية؛
- قانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الاشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها؛
- منشور رئيس الحكومة رقم 13.2017 حول تتبع مباريات التوظيف الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة.

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

التوظيف والمباريات

- مرسوم رقم 2.01.96 بتحديد شروط الاحتفاظ في مصالح الإدارات والمؤسسات العامة والجماعات العمومية بمناصب لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين؛
- مرسوم رقم 2.01.94 بتاريخ 22 يونيو 2001 بتحديد شروط استفادة مكفولي الأمة من الأسبقية لولوج المناصب العامة بإدارات والمؤسسات والجماعات العمومية؛
- مرسوم رقم 2.17.635 صادر في 4 يوليو 2018 في شأن تنظيم مباريات موحدة للتوظيف ضمن الهيئات المشتركة بين الإدارات.
- مرسوم رقم 2.64.389 بتاريخ 19 غشت 1964 بتحديد النظام المتعلق بولوج مناصب الإدارات العمومية المحتفظ بها للمقاومين.

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

التعاقد بالإدارات العمومية :

- مرسوم رقم 2.15.770 بتحديد شروط وكيفيات التشغيل بموجب عقود بالإدارات العمومية؛
- منشور وزير الوظيفة العمومية رقم 9.2009 .و.ع حول ترقية المتعاقدين.
- قرار للوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف باصلاح الادارة والوظيفة العمومية رقم 1394.17 بتاريخ 9 يونيو 2017 بتحديد شروط وكيفيات تنظيم واجراء مباراة تشغيل الأعوان بموجب عقود بالادارات العمومية
- قرار لرئيس الحكومة رقم 3.95.17 بتاريخ 4 غشت 2017 بتحديد مقادير الأجور الجزافية الشهرية ومقادير التعويضات عن التنقل المخولة للخبراء والأعوان الذين يتم تشغيلهم بوجب عقود بالادارات العمومية
- قرار مشترك لوزير الاقتصاد والمالية والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف باصلاح الادارة والوظيفة العمومية رقم 1761.17 بتاريخ 10 يوليوز 2017 بتحديد نموذجي عقد تشغيل الخبراء والأعوان بالادارات العمومية

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

- **الموظف المتمرن**
- مرسوم رقم 62.68 بتاريخ 17 ماي 1968 بتحديد المقتضيات المطبقة على الموظفين المتمرنين.

- **التنقيط والتقييم**
- مرسوم رقم 2.05.1367 بتحديد مسطرة تنقيط وتقييم موظفي الإدارات العمومية؛
- قرار وزير تحديث القطاعات رقم 1725.06 بتحديد نموذجي بطاقة تنقيط وتقييم الموظفين؛
- دليل تنقيط وتقييم موظفي الإدارات العمومية.

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

- **الترقي**
- مرسوم رقم 2.04.403 بتحديد شروط ترقي موظفي الدولة في الدرجة أو الإطار؛
- منشور رقم 2.2006 وع حول تطبيق المرسوم رقم 2.04.403 المتعلق بشروط ترقي موظفي الدولة؛
- منشور رقم 2.2007 و.ع حول تطبيق المرسوم رقم 2.04.403 المتعلق بشروط ترقي موظفي الدولة؛
- منشور رقم 9.11 و.ع حول تطبيق المرسوم رقم 2.11.270 بتحديد شروط ترقي موظفي الدولة؛
- مرسوم رقم 2.62.344 بتاريخ 8 يوليوز 1963 بتحديد سلالم الأجور وشروط ترقي موظفي الدولة في الرتبة والدرجة.

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

- **الحركية**
- مرسوم رقم 2.13.436 حول نقل الموظفين؛
- منشور رقم 1.2016 حول كيفيات تطبيق المرسوم المتعلق بنقل الموظفين؛
- مرسوم رقم 2.99.1218 بتحديد كيفية تطبيق الفصل 38 المكرر مرتين من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية؛
- مرسوم رقم 2.13.422 يتعلق بالوضع رهن الإشارة؛
- مرسوم رقم 2.13.423 يتعلق بالإلحاق.

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

- **الرخص**
- مرسوم رقم 1219-99-2 صادر في 6 صفر 1421 (10 ماي 2000) تحدد بموجبه كيفية تطبيق مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) في شأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ، المتعلقة بالرخص لأسباب صحية ورخصة الولادة؛
- منشور رقم 5.11 بتاريخ 5 يونيو 2011 حول الرخص السنوية ورخصة الولادة؛
- مرسوم رقم 2.05.01 صادر في 10 نوفمبر 2006 بشأن تنظيم أداء فريضة الحج إلى بيت الله الحرام من طرف موظفي وأعوان الدولة
- منشور رئيس الحكومة رقم 2015/03 حول متابعة الموظفين للدراسة بالمؤسسات الجامعية؛
- منشور رقم 12 و.ع بتاريخ 14 ماي 1979 الموظفون الذين يتابعون دروسا خلال ساعات العمل؛
- مرسوم رقم 2.99.1215 صادر في 10 ماي 2000 بتحديد كيفية تطبيق الفصل 46 مكرر المتعلق بالرخص بدون أجر من الظهير الشريف بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية؛

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

- **التغيب غير المشروع عن العمل**
- قانون رقم 12.81 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.83.230 بشأن الاقتطاعات من رواتب موظفي الدولة المتغيبين عن العمل بصفة غير مشروعة؛
- مرسوم رقم 2.99.1216 بتاريخ 10 ماي 2000 بتحديد شروط وكيفيات تطبيق القانون رقم 12.81 بشأن الاقتطاعات من رواتب الموظفين المتغيبين عن العمل بصفة غير مشروعة؛
- منشور رئيس الحكومة رقم 26.2012 حول التغيب غير المشروع عن العمل.

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

- **التكوين المستمر**
- استراتيجية التكوين المستمر
- مرسوم التكوين المستمر
- قرار بتحديد كيفية سير لجنة تنسيق التكوين المستمر

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

- **مناصب المسؤولية والمناصب العليا**
- منشور وزير إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية رقم 1 بتاريخ 5 فبراير 2019 حول شروط الترشح لمنصبي رئيس قسم أو رئيس مصلحة بالإدارات العمومية.
- قانون رقم 02.12 صادر في 17 يوليو 2012 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا
- مرسوم رقم 2.12.412 يتعلق بمسطرة التعيين في المناصب العليا؛
- قرار وزير الوظيفة العمومية بتحديد المطبوع النموذجي فيما يتعلق بالتعيين في المناصب العليا؛
- مرسوم رقم 2.12.764 يتعلق بوضعية الأشخاص المعينين في المناصب العليا؛
- منشور رئيس الحكومة حول التعيين في مناصب المسؤولية 2013؛
- منشور رقم 3.2013 حول حصر أعداد المناصب العليا الشاغرة.
- مرسوم رقم 2.11.681 في شأن كيفيات تعيين رؤساء الأقسام والمصالح.

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

- **التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات**
- الدليل المنهجي للتدبير التوقعي للوظائف والأعداد والكفاءات 2016
- الدليل المنهجي للتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات. 2008 (بالفرنسية)
- الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات المشتركة بين الإدارات العمومية (بالفرنسية)
- الدليل المنهجي لتصنيف وظائف الإدارة العمومية. (بالفرنسية)
- المصفوفة الموحدة لوظائف الإدارة العمومية. (بالفرنسية)

4. اليقظة القانونية والتنظيمية

الاحتياط الاجتماعي

- قانون رقم 011.71 بتاريخ 30 ديسمبر 1971 يحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية؛
- قانون رقم 72.14 المحددة بموجبه سن الإحالة على التقاعد؛
- قانون رقم 013.71 المتعلق بنظام معاشات التقاعد العسكرية.
- انتخاب ممثل الجماعات المحلية وممثلي المنخرطين في نظام المعاشات المدنية بمجلس إدارة الصندوق المغربي للتقاعد - **2016**.